

سياسة الملك إدوارد الأول تجاه يهود إنكلترا حتى عام 1290م

م.د. ناطق عزيز شناوه الساعدي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية- قسم التاريخ

natigaziz@uomustansiriyah.edu.iq

07700795610

مستخلص البحث:

تتبع هذه الدراسة وصول الأثنية اليهودية الى إنكلترا تزامناً مع الفتح النورماندي عام 1066م، ليغدو اليهود جزءاً من التغيير الديموغرافي الذي تعرضت له إنكلترا بعد ذلك الفتح، وبشكل تدريجي شهدت إنكلترا تنامياً في النفوذ الاقتصادي لليهود، بوصفهم عنصراً ألف التعامل النقدي، سيماً في الجانب الربوي الذي ضاعف ثرواتهم على حساب بسطاء الإنكليز ونبلائهم على حدٍ سواء، ممّا عبأ الإنكليز على اليهود الذين غايروهم اجتماعياً ودينياً، فغدا اليهود هدفاً لاعتداءات الإنكليز كلما سنحت لهم الفرصة، وتنامي ذلك الكره بمرور الزمن حتى انتهى بطرد عاهل إنكلترا إدوارد الأول لليهود عام 1290م، وهو ما سُميَ اللثام عن أسبابه وحيثياته ونتائجه.

الكلمات المفتاحية: اليهود، الربا، الفتح النورماندي، إدوارد الأول، الطرد.

ملاحظة: هل البحث مستل من رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه؟ كلا

المقدمة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على أسباب نبذ المجتمعات الأوروبية (العصر - وسطوية) لليهود، لاسيما إنكلترا التي استشرع شعبها كره اليهود منذ قدومهم، لا لإستغلالهم الإقتصادي وخصوصيتهم الدينية والاجتماعية فقط، بل لأنهم دخلوا إنكلترا بمعية الفاتحين النورمان، الذين نظر اليهم الشعب الإنكليز - سكسوني بوصفهم غزاة، وزاد الأمر سوءاً بعد أن باشر اليهود نشاطاً اقتصادياً طُفيلياً ربوياً مع الإنكليز بشكلٍ انتهى الى هيمنتهم على شطر كبير من النشاط الاقتصادي لإنكلترا، لكنه رسّخ صورة اليهود لدى الإنكليز كتجار جشعين قساة عاشوا رفاهاً مادياً من اجترار موارد الإنكليز وأموالهم، فاجتروا كل شيء ليعيش معظم الإنكليز فقراً مدقعاً لم يُبق لهم سوى الفتات.

قُسمت الدراسة على محورين، تناول أولهما نبذة مقتضبة عن بواكير الوجود اليهودي في إنكلترا، وتتبع أوضاعهم العامة، وركز ثانيهما على سياسة الملك إدوارد الأول المناوئة لليهود إنكلترا، تزامناً مع تنامي النفوذ الاقتصادي للمصارف المسيحية المدعومة بابوياً، ممّا انتهى الى توافق ملكي - كنسي حول ضرورة نفي يهود إنكلترا الذين انتفت الحاجة اليهم اقتصادياً، وبلغ مقتهم الشعبي ذروته، وحين اعتقد الملك إدوارد الأول أنّ الوقت غدا مناسباً لتنفيذ ذلك المخطط، باشر بإبعاد اليهود من إنكلترا عام 1290م، بعد تعهد البرلمان بدفع مبلغ باهض لتغطية الخسائر الناجمة عن ابعاد اليهود وسد متطلبات الملك المالية، وهكذا أصبحت إنكلترا أول بلد أوروبي، في العصور الوسطى، طرد اليهود من أراضيه. وتضمنت الخاتمة أبرز النتائج التي بدت في فقرات الدراسة ومحاورها.

أولاً: نبذة عن بواكير وجود اليهود في إنكلترا:

اتسم اقتصاد إنكلترا عشية الفتح النورماندي Norman Conquest⁽¹⁾، عام 1066م بالبساطة، مبنياً على المقايضة في كثير من النواحي والمعاملات التجارية⁽²⁾، وما ان وطأت أقدام وليم الأول William I⁽³⁾، أراضي إنكلترا حتى أولى اهتمامه بالحصول على ريعه من الأراضي التي فتحها نقداً، وبذلك قرر ادخال العنصر اليهودي الى البلاد التي فتحها بوصفهم عنصراً تجارياً رأسمالياً، يحسن التعامل بالنقد ويشجع على تداولها، وأيضاً بإمكان هذا العنصر، الذي أضحى من أتباع الملك،

أن يؤدي دور الوسيط التجاري في البلاد التي أضحى تحت حكمه⁽⁴⁾. بذلك يعد اليهود من بين الأجانب الذين توافدوا على إنكلترا في أثناء وبُعِيد الفتح النورماندي، وكانوا متمثلين بالعديد من العائلات اليهودية ذات الأصول الفرنسية والألمانية، ممن جلبوا معهم مبالغ هائلة من الأموال من دون أن يجلبوا معهم أية مهارة في أية مهنة سوى إقراض أموالهم بفائدة، فأقرضوا الملوك عندما تأخر اقطاعيوهم عن سداد ما بدمهم من مستحقات مقاطعاتهم، كما أقرضوا البارونات الذين على الرغم من وفرة أراضيهم وممتلكاتهم إلا أنهم وجدوا صعوبة أحياناً في الحصول على أموال لدفع ثمن كمالياتهم، أو لتغطية نفقات الخدمة العسكرية؛ كما أقرض اليهود كبار موظفي البلاط ممن توجب عليهم متابعة بلاط الملك من مدينة إلى أخرى، أو الترافع والمثول أمام الكرسي البابوي في روما⁽⁵⁾، فضلاً عن تحملهم العبء الأكبر من الضرائب التي مولوا بها المملكة مراراً⁽⁶⁾.

حاز اليهود وضعاً قانونياً كنظرائهم في المملكة الفرنسية، وبقيّة أراضي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لأن الملوك النورمان اقتبسوا في حكمهم لانكلترا أساليب الحكم والإدارة الفرنسية، لذا حصل اليهود على حماية الملك الشخصية، بعد أن شجعهم على الاستقرار للقيام بدور الوسطاء التجاريين مع رعاياه، ومحضلي أموال التاج، الأمر الذي منحهم حق ممارسة الأعمال الربوية مقابل دفع الضرائب والهبات نظير تمتعهم بهذه الحماية. وسهل التاج الإنكليزي استيطان التجمعات اليهودية في كبريات المدن الإنكليزية وفي مقدمتهم لندن London، وبريستول Bristol، وكانتربري Canterbury، ووُضِعوا تحت حماية التاج ليعملوا في التجارة والربا. من جانب آخر، حُظِر عليهم امتلاك عبيد مسيحيين، أو استخدام الخدم المسيحيين، ولم يكن لهم حق تملك العقارات والأراضي الزراعية، أو الاشتراك في النقابات وممارسة المهن، أو الحرف، باستثناء مهنة الطب التي صُرح لهم بمزاومتها⁽⁷⁾. ويبدو أنّ مسألة استبعاد اليهود عن نقابات الحرفيين، وممارسة المهن المتعارف عليها آنذاك، كانت توجهاً ملكياً هدفه توظيف جهودهم لتحقيق توجهات التاج الاقتصادية الرامية إلى جعلهم جماعة وظيفية وسيطة تؤدي المهام المنوطة بها، أو الغاية المرجوة منها، في مجتمع إقطاعي احتاج كثيراً لتلك المهام لتنشيط التعامل النقدي وجعله داعماً لنظام المقايضة.

من البديهي أن تشكل سمات اليهود، وخصائصهم الانثنية والدينية والاقتصادية، حاجزاً بينهم وبين الإنكليز، لاسيّما قوقعتهم اجتماعياً عن التفاعل مع أغلب طبقات المجتمع خلافاً من الذين استفادوا منهم بشكل أو بآخر، وعبر الزمن أصبحوا أكثر غربة عن المجتمع الذي أحاطهم، حتى من النورمانديين الذين جاؤوا إلى إنكلترا بالكيفية نفسها. فالبارون النورماندي، بعد مئة عام من الغزو، انصهر في ذلك المجتمع، وأصبح شبيهاً بالرجل الإنكليزي، فأغلب أعوانه وخدمه في عقاراته وأراضيه من الإنكليز، وتبوأ مناصب في البلاط الملكي، وقاد الجيوش، وأدى عباداته مع أقرانه الإنكليز في الكنيسة نفسها، تلك الكنيسة التي ضمنت إمكانات عمل أبنائهما بصفة كهنة جنباً إلى جنب، لكن أشر على المجتمع اليهودي، طوال إقامتهم في إنكلترا، الانفصال إلى حد كبير عن عامة الناس من حولهم، بسبب لغتهم، وعاداتهم، وحياتهم اليومية التي لا بد من أنها أثارت الرهبة والكرهية في المجتمع الإنكليزي. وكانت وجوههم الأجنبية وحدها كافية لتمييزهم. علاوة على ذلك فقد فضّلوا العزلة، ليس عن طريق الإكراه، بل باختيارهم، فاختاروا السكن في حي منفصل بكل مدينة سكنوا فيها، وعاشوا حياتهم في عزلتهم بنمط مغاير لباقي طبقات المجتمع⁽⁸⁾، إذ ورث اليهود عن أسلافهم كيفية تدارك احتياجاتهم الخاصة وتأمينها، فأضحت أسرهم كأسلافهم، "تخبز خبزها، وتقتل غزلها، وتحول سُجُها فتصنع منه ثياباً...."⁽⁹⁾.

والثابت أن تفوق يهود إنكلترا على أنفسهم لم يكن استثناءً، بل قاعدة درج عليها يهود أوروبا على اختلاف ممالكهم وبلدانهم، ممّا أوجد شعوراً مسيحياً عاماً ضدهم لاسيّما أثناء ارتفاع نبرة التعصب

الديني المسيحي الذي نادى بتدمير اعداء المسيحية، والتخلص منهم، وفي مقدمتهم اليهود بوصفهم قتلة الرب⁽¹⁰⁾ (السيد المسيح عليه السلام). وزاد وطأة ما سبق أن يهود إنكلترا تجاهلوا ذلك كله، واستمروا في حياتهم اليهودية الصرفة، دينياً واجتماعياً بل وقضائياً، حتى غدو مجتمعاً داخل المجتمع الإنكليزي متميزاً عنه في كل شيء، وأصبحوا عملياً خاضعين لنوع من الحكم الذاتي، ومكنتهم لغتهم المشتقة من العبرية والفرنسية من ممارسة ثقافة خاصة بهم، استندت أساساً على العقيدة اليهودية، والتعليم اليهودية للمدارس التلمودية، بيد أن ذلك كله لم يمنع وجود يهود ملمين باللغات السائدة على شواطئ البحر المتوسط، وأبرزها: اللاتينية، والعربية، والالمانية، لأثرها في توطيد علاقتهم التجارية في حوض المتوسط والشرق الأوسط⁽¹¹⁾.

واستناداً الى ما تقدم، انتشرت في أنحاء أوروبا كراهية شديدة لليهود تحولت بمرور الزمن إلى نشاط عنيف، وكان ذلك تزامناً مع تشجيع البابوية على شن حملات صليبية ضد المسلمين في مجمع كليرمونت عام 1095⁽¹²⁾، الذي أوج موجة شديدة من الكراهية لأعداء المسيحية، وهو ما بدا واضحاً في خطبة البابا أوربان الثاني Urban II (1042-1099)، الشهيرة التي أكد فيها "أنّ المسيحيين عانوا كثيراً على أيدي أعداء المسيح"، وأنّ "الشعب الشرقي، وهو شعب بعيد عن الله، قد خرب أرض المسيحيين بالنار والسيف؛ فدمروا الكنائس، أو أساقوا استخدامها لطقوسهم الخاصة؛ وختنوا المسيحيين، وسكبوا دماءهم على المذابح، وجلدوا، وخوزقوا الرجال، وأهانوا كرامة النساء"، فاشتعلت في أوروبا كراهية عامة ضد اليهود وكافة الأجناس الشرقية غير المسيحية⁽¹³⁾، لذا قبل أن يغادر الصليبيون أوروبا لمحاربة أعداء الرب من المسلمين، قرروا تصفية حساباتهم مع مواطنيهم الذين دانوا بغير المسيحية⁽¹⁴⁾، فتعرض يهود أوروبا، بصورة عامة، للمضايقات والاكراه، وخير معظمهم بين اعتناق المسيحية أو الموت. وهنا من المناسب الإشارة إلى أنّ مؤسسة عرش إنكلترا لم تتفاعل مع ذلك التوجه المعادي لليهودية، بل إنّ عاهل إنكلترا وليم الثاني William II (1087-1100)م، المعروف في المصادر باسم وليم الأحمر أو وليم روفوس Rufus (التي تعني باللاتينية الأحمر، نسبة إلى بشرته المتوردة)، كان متعاطفاً مع اليهود، وقدم لهم تسهيلات اقتصادية كثيرة، إذ كان متأثراً ببعض جوانب العقيدة اليهودية، بدليل ما ذهب إليه أحد الباحثين بشأن وجود شرخ في نظرة وليم إلى العقيدة المسيحية، متعكراً بذلك على تقريره لبعض أبحار اليهود، بعد أن تابع العديد من جلساتهم الدينية التي أدلوا من خلالها ببعض عقائدهم، وآرائهم المتقاطعة تماماً مع عقائد المسيحيين، سيما تلك التي تستخف بعقيدة الثالوث وسواها من ثوابت العقيدة المسيحية، إلى جانب تحمس وليم الأحمر لعقائد أولئك الأبحار، حتى تمنى مناظرتهم للأساقفة المسيحيين، وهذا بحد ذاته يُعد مؤشراً خطيراً يُمنح بُعداً عقائدياً في مُعادة الملك وليم لكنيسة بلاده⁽¹⁵⁾، ويبدو أنّ هذا أحد الأسباب الذي جعل نورمان إنكلترا يحجمون عن الالتحاق بالحملة الصليبية الأولى، واستمر تعاطف العرش الإنكليزي مع يهود إنكلترا في عهد الملك ستيفن Stephen (1135-1154م)، الذي منع الجنود الصليبيين الألمان من التعرض بأذى لليهود انكلترا، أثناء الحملة الصليبية الثانية⁽¹⁶⁾، ومع ذلك، فإن الروح الصليبية المتجذرة في نفوس سكان العصور الوسطى، أدت إلى زج الأقلية اليهودية في انكلترا بخطر محقق، أنذر بتعرضهم لمذابح مماثلة لتلك التي تعرض لهم أقرانهم اليهود في باقي ممالك أوروبا، وعبأت الاتهامات السابقة لليهود مسيحيي أوروبا ضدهم، سيما بعد أن نَمى إلى مسامعهم أنّ سكان الشرق، ومنهم اليهود، أجبروا المسيحيين على الختان، واستخدموا دماءهم بطريقة تظهر إزدراءهم للدين المسيحي، وفي عام 1144م، وبمباركة كنسية انتشرت حكاية بين سكان مدينة نورويتش Norwich، الواقعة ضمن مقاطعة نورفولك Norfolk شرقي انكلترا، مفادها أنّ اليهود قتلوا صبياً يُدعى وليم William، ومع إنّ تلك الشائعة افتقدت إلى أدلة قاطعة وكان مصدرها يهودي

مرتد عن دينه إلا أنها انتشرت انتشار النار في الهشيم بين مسيحيي إنكلترا بعد أن أكد اليهودي المنتصر أنه في آذار 1144م قتل اليهود في نورويتش صبياً عمره اثنا عشر عاماً⁽¹⁷⁾، كان يتردد على منازل اليهود المقيمين في المدينة للتجارة، وشوهد في المرة الأخيرة قبل وفاته في منزل إحدى العائلات اليهودية، وتم توجيه الاتهام إلى العائلة اليهودية، لكن حاكم المدينة رفض الادعاءات، وأطلق سراح العائلة اليهودية باعتبارهم ممتلكات الملك. إثر ذلك، اندلعت اضطرابات شعبية تجاه اليهود في المدينة، وتمت تهدة العامة بتدخل من جانب نبلاء المدينة، لكن العامة عدّوا الصبي وليم رمزاً لمعاناة المسيحية من العرق اليهودي، ونُسبت معجزات حول الصبي، حتى اعتبره العامة قديساً⁽¹⁸⁾.

ويبدو أن تلك الشائعات أخذت أبعاداً أكثر خطورة حين ادعى بعض مسيحيي إنكلترا أن قتل الصبي كان بهدف استخدام دمه في طقوس عيد الفصح⁽¹⁹⁾ اليهودي⁽²⁰⁾، وهي أول حادثة نُسبت لليهود فيما يتعلق بتهمة الدم Blood Libel، التي نفتها المصادر اليهودية وأسماها بـ "فريّة الدم"⁽²¹⁾ (افتراء الدم)، وسرعان ما وجهت لليهود تهمة دم أخرى في مناطق مختلفة من إنكلترا خلال الحقبة الممتدة بين الأعوام (1168-1192م)⁽²²⁾. إثر ذلك، زادت عزلة اليهود في إنكلترا عن مواطنيها المسيحيين، وزاد التزامهم بعاداتهم الغربية عن المجتمع الإنكليزي المسيحي، مُستغلين تمتعهم بالحماية الملكية غير الرسمية منذ وصولهم الأول لإنكلترا، لينعكف العديد منهم في مزاولة نشاط الربا، ليضحو أكثر ثراءً. ويؤخذ على اليهود بعامة أنهم لم يكتفوا بإقراض المال بالربا بل جعلوه محور نشاطهم الاقتصادي، ممّا مكنهم من السيطرة على شطر مهم من الاقتصاد الإنكليزي والأوروبي، سيما أن الكنيسة حاربت أكل الربا الذي نهى عنه الإنجيل والسيد المسيح (عليه السلام)⁽²³⁾، لكن اليهود تجاهلوا ذلك كله، واستغلوا حاجة التجارة والصناعة والزراعة الأوروبية لأموالهم، فضلاً عن النبلاء والفرسان الذين دأبوا قبل خروجهم إلى الحملات الصليبية على رهن عقاراتهم وأراضيهم لدى اليهود مقابل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتهم⁽²⁴⁾.

ثانياً: سياسة الملك إدوارد الأول تجاه يهود إنكلترا:

استندت سياسة الملك إدوارد الأول⁽²⁵⁾ Edward I إزاء رعاياه اليهود على مرتكزات عديدة أفضت إلى انتهاج سياسة مغايرة عن أسلافه، في مقدمتها علاقة اليهود بالبارونات، حيث من المعلوم أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأكبر للعديد من الأحداث التاريخية، الأمر الذي أفضى إلى أن ينطق البارونات بكلمتهم. ففي الوقت الذي كانت فيه المدن الإنكليزية تشن هجوماً على اليهود وتعبّر عن رفضها لوجودهم في بلدهم بطريقتها الخاصة، نشأ داخل النظام الباروني تيار جديد أكثر كراهية لليهود من سكان المدن التي كان يتألف منها؛ بسبب الظروف الخاصة لأعضائه التي أفضت إلى ترسيخ كراهيتهم لليهود بصورة أعمق من الآخرين، وعلة ذلك أن "النظام الباروني القديم الذي فرض العهد الأعظم (الماكنا كارتا) كان ثرياً جداً لدرجة أنه لم يكن مديناً بشكل جدي لليهود"، ولا بد أن الشعور المعادي لليهود لدى أعضائه قد خُفف من وطأته بسبب حقيقة أنه عندما اضطروا إلى سداد ديونهم، كان بالإمكان جمع الأموال عن طريق رفع قيمة المستحقات المفروضة على المستأجرين، ثم إن "البعض منهم قلّد في أملاكهم سياسة الملك في المشاركة بأرباح الربا"، ومن ثمّ لم يتأثروا كثيراً بالمظالم الشخصية⁽²⁶⁾. ولذا فإن كبار النبلاء، مطلع حكم الملك هنري الثالث (1216-1272م)، رغم مقتهم لليهود، لكنهم أيقنوا أن اليهود خففوا عليهم وطأة عبء العديد من مطالب الملك المالية التي فرضت على المملكة، من خلال الأموال التي ابتزت من اليهود لتمكينه من إطالة أمد الحملات العسكرية في شبه جزيرة بريتاني Brittany، شمال غربي فرنسا، وغاسكوني Gascony⁽²⁷⁾. ففي عامي (1230 و1239م)، أخذ منهم ثلث ممتلكاتهم، وفي عام 1244م، فرض عليهم رسوماً قدرها (60) ألف مارك، بعد أن بلغت ثروتهم عام 1240م نحو (200) ألف مارك.

مستثنى منها الفوائد والغرامات المستحقة لهم، وهو مبلغ يعادل ثلث ثروات إنكلترا⁽²⁸⁾؛ وفي الأعوام (1250 و 1252 و 1254 و 1255)م، أمر الضباط الملكيين بأن يأخذوا كل ما يمكن انتزاعه منهم، بعد تحقيق شامل واستخدام إجراءات قسرية بلغت من القسوة حداً جعل كامل اليهود في إنكلترا يطالبون به مرتين، رغم ذلك وفي كل مرة، عبثاً، للحصول على إذن بمغادرة البلاد، وهكذا كان النظام الباروني برمته متحداً لحقبة من الزمن، في سياسة وجدت تعبيرها بالمحاولة الناجحة للبرلمان الانكليزي في عام 1244، لانتزاع حق تعيين أحد القضاة اليهود من الملك، وذلك لمعرفة مقدار دخل اليهود، والقدرة على التحكم في إنفاقه. إلا أنّ مثل هذا الإجراء لم يفعل شيئاً لتخفيف المظالم الشخصية لطبقة النبلاء أو البارونات الأدنى، وكان من الطبيعي أن تنطلق من هذه الطبقة المزيد من الشكاوى، ولم يحقق أعضاؤها، على عكس كبار النبلاء، أي ربح منشود من تشجيع الربا⁽²⁹⁾.

والثابت أنّ طبقة البارونات الأدنى كانت أكثر فئات النبلاء تضرراً من ذلك الوضع، حيث أنّ العديد منهم عندما تم استدعاؤهم للمشاركة في حملات الملك الخارجية، أُجبروا على التعهد ببعض الأراضي لليهود حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الخدمة، وكان ذلك يتم عن طريق ضريبة السكوتج Scutage Tax⁽³⁰⁾؛ ولا شك في أنّ اليهود قد حصلوا من تلك المعاملات على حصة كبيرة من الأرباح مكنتهم من تقديم مساهماتهم الكبيرة إلى الخزنة. وكان من الصعب سداد دين مالك الأرض لليهودي، بمجرد التعاقد عليه، تحت أي ظرف من الظروف، فتعرضت تلك الطبقة، بعد أن وقعت في شرك الديون، لمخاطر جديدة آلت إلى زيادة كراهيتهم لنظام إقراض المال برمته، فأكدوا ذلك في الالتماس المقدم عام 1259م بقولهم: "نطلب علاجاً لهذا الشر"، المتمثل بمنح اليهود، أحياناً، سنداتهم، والأرض مرهونة لهم، وللأقطاب والرجال الأقوياء في المملكة، ويضم الأخير بعد ذلك هذه الأراضي إلى ممتلكاتهم الشاسعة. وعلى الرغم من أن صغار البارونات كانوا على استعداد لسداده بالربا، إلا أنّ الأقطاب من كبار النبلاء أجّلوا ذلك، حتى تظل الأراضي، والضياح، والمساكن، ملكاً لهم بطريقة ما، وفي حالة وفاة المالك الشرعي، أو تعرضه لغوائل الدهر، من الاعتقال أو النفي وغيره، هناك خطر واضح في فقدان كل حق فيها⁽³¹⁾. وأثناء الحرب الأهلية، أو ما تعرف اصطلاحاً بحرب البارونات الثانية⁽³²⁾ (1263-1267)م ضد الملك هنري الثالث، زاد التعصب الديني والمقت الشعبي لليهود، لتعاد من جديد أحياء قصص وشائعات قتل اليهود لأطفال المسيحيين التي صدّقها العامة، ولاستقطاب الإنكليز ضد اليهود تظاهر رجال الدين المسيحيين أنهم ضحايا قسوة اليهود وخبثهم، وسعوا إلى اظهار اليهود كمجموعة مثيرة للسخرية من خلال اجبارهم على ارتداء قبعات غريبة ومضحكة، ووضع علامات مميزة على ملابسهم ليكونوا موضع ازدراء العامة⁽³³⁾، وسرعان ما شنت هجمات على العديد من أبناء الأقلية اليهودية، بتشجيع من طبقة البارونات الأدنى التي ساهمت بشكل غير مباشر أثناء الحرب الأهلية في الانتقام من بعض اليهود وسواها من ممارسات انتهت إلى تدميرهم الشامل للممتلكات اليهودية، فضلاً عن مهاجمة ونهب يهود لندن مرتين أثناء تلك الحرب، ويذكر أنهم قتلوا في لندن كل يهودي التقوا به، باستثناء أولئك الذين قبلوا المعمودية، أو دفعوا مبالغ كبيرة من المال، كما تم تدمير ممتلكات يهود كانتربري، ونورثامبتون Northampton، ووينشستر Winchester، وكامبريدج Cambridge، وأوكسفورد - Oxford، وورستر Worcester، ولينكولن Lincoln؛ ففي كل مكان قاموا بنقل أو تدمير ممتلكات ضحاياهم، وأخذوا من كامبريدج جميع السندات اليهودية التي كانت محفوظة هناك، وأودعوها في مقرهم الرئيس في إيلي. وفي لينكولن "فتحوا الصناديق الرسمية، وداسوا بالأقدام الموثائق والوثائق وكل ما كان يضر المسيحيين". ويؤكد حجم الخسائر المادية ما ذهب إليه أحد المؤرخين بقوله: "من المستحيل تقدير الخسارة التي سببها ذلك الفعل لخزنة الملك"⁽³⁴⁾.

1. بداية سياسة الملك إدوارد الأول تجاه اليهود:

أسفر حسم ملف البارونات عام 1267م، في اضعاء أهمية كبرى للأمير إدوارد، بوصفه حليف طبقة البارونات الأدنى، وولي العهد الإنكليزي، وزعيم المجلس الملكي، وأنفذ رجل في البلاد، وهي أمور شكلت بمجملها عناصر ضاغطة على الأمير إدوارد، لاسيما أن حلفاءه من صغار البارونات مقتوا اليهود بشدة، كما أن رغبة الأمير إدوارد في توظيف الورقة الدينية لدعم مكانته بوصفه "أميراً دينياً"⁽³⁵⁾، دفعته لمقت اليهود لأنه "لم يكن بإمكانه إلا أن يشعر بتأنيب الضمير عندما رأى أعداء المسيح يمارسون تجارة الربا غير المسيحية في المدن الرئيسية"⁽³⁶⁾، حينها بدا مستحيلاً استمرار اليهود في ممارسة أعمالهم تحت الحماية الملكية.

وبعد ارتقاء الأمير إدوارد عرش انكلترا عام 1272م، باسم الملك إدوارد الأول، عمل تدريجياً على تغيير الوضع السائد لليهود، سيما مع ازدياد مخاوف تحول بعض المسيحيين الى الديانة اليهودية، من أجل تحسين وضعهم المادي على ما يبدو، كما حصل مع أحد الرهبان الذي غير ديانته من المسيحية الى اليهودية سنة 1275م⁽³⁷⁾، فعمد في الثالث عشر من تشرين الأول 1275م، على وضع النظام الأساسي الذي يحدد وضع اليهود في انكلترا، تكفل ذلك بإصدار ما عرف بـ "قانون اليهودية" Statute of Jewry، في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام 1275م، الذي نصّ على تحريم الربا⁽³⁸⁾ وهكذا أصبح مزاوله أي يهودي مهنة إقراض الأموال بالربا، في جميع أنحاء المملكة، توجب عليه تعرضه لأشد العقوبات، الى جانب توقف تراكم الفائدة على القروض، والفائدة التي تراكت حتى ذلك التاريخ تُسدّد من أصل الدين⁽³⁹⁾، وفي المقابل، أتاح الملك لليهود مزاوله مهنة التجارة والعديد من الأعمال الحرفية لخمس عشرة عاماً كمدة تجريبية⁽⁴⁰⁾، وتعهد لهم أيضاً بحمايتهم والدفاع عنهم، بوساطة حكام مقاطعته ونوابه، وغيرهم من الإقطاعيين، وألا يلحق بهم ضرر من أحد، سواء لشخصهم أو ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، ولا يمكن لأحد أن يقاضيه في أية محاكم سوى محاكم الملك، والسماح لهم بممارسة التجارة والعيش من كدهم، ومنحهم الحرية في شراء البيوت بشرط أن تكون حيازتهم باسم الملك، فضلاً عن منحهم حق تأجير الأراضي للزراعة، وأجاز لهم حيازة الأرض الزراعية لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وإعفاءهم من قسم الولاء الإقطاعي⁽⁴¹⁾. إلا أن ذلك لم يرجع بالفائدة لهم، الأمر الذي أفضى الى افقار العديد منهم⁽⁴²⁾.

ووفقاً لما ذهب اليه أحد الباحثين، عندما علق على قانون اليهودية بقوله: "إنّ هذا القانون لم يحد من عملية الربا"، معللاً ذلك بأنه "في الوقت الذي أشار فيه الملك إلى عدم ممارسة الربا، وجده على الجانب الآخر قد أجاز لليهود حق نقل ملكية الأراضي، والبيوت، والإيجارات، وذلك بترخيص من الملك"، وأكد أن هذا الترخيص بمقابل مادي، "وعليه سيذهب المال إلى الملك، الذي استحلّ لنفسه الربا، وحرّمه على غيره"⁽⁴³⁾. من جانب آخر، ألزم اليهود في هذا القانون بلباس خاص بهم، وذلك لتمييزهم وتحقيرهم والتقليل من شأنهم⁽⁴⁴⁾، إذ اشترط على كل يهودي بلغ السابعة من العمر، ذكراً كان أم أنثى، أن يتوشح فوق ملابسه بشارية صفراء على شكل شريطين من القماش بطول ستة إنشات، كما فرض على كل يهودي ضريبة يدفعها في عيد الفصح، وسمح لهم بالعيش في أمان، ولا يحق الاعتداء عليهم. وبذلك قضى القانون الذي أصدره الملك إدوارد الأول على مهنة اليهود الأساسية المتمثلة بإقراض الأموال بالفائدة (الربا)، كما منع القانون اليهود من تشييد دور عبادة جديدة خاصة بهم⁽⁴⁵⁾.

يبدو أن الملك إدوارد الأول استفاد جيداً من موقف البابوات في القارة العجوز عندما قاموا بالتخفيف من البنود المتشددة التي تتعلق بإقراض الأموال، الأمر الذي أفضى الى جعل المصارف المسيحية ذات أهمية أكثر في المعاملات التجارية والأعمال المالية التي غطت على احتياجات الملوك والمؤسسة البابوية على حدٍ سواء⁽⁴⁶⁾. حيث لمّا كان العديد من الملوك والأمراء الإقطاعيين يتمتعون

بحق سك العملة الخاصة بهم فإنّ الأسواق الأوروبية وجدت نفسها في حاجة إلى صياغة يبدلون النقود للتجار، كلّ بالعملة التي يطلبها والتي يستطيع التعامل بها في بلده، ويعتبر عمل هؤلاء الصيارفة النواة الأولى للنظام المصرفي الرأسمالي، وذلك لأنّ الصراف في العصور الوسطى كان يحتفظ عادة بصندوق قوي متين يضع فيه نقوده، ممّا جعل بقية الأفراد يلجؤون إليه لإيداع أموالهم في مأمن عنده، ولم تلبث أنّ استخدمت فلورنسا Florence (إيطاليا) الحوالات والكمبيالات المالية كوسيلة لتجنب نقل المعادن النفيسة من ذهب وفضة، ثم أخذ موظفو البابوية ينشرون هذا النظام في مختلف أنحاء أوروبا، كذلك أخذ يظهر نظام الدفع أو الشيكات، وعندما اكتشف الصراف أنّ الودائع التي لديه أكثر من حاجة عمله اليومي بدأ يفكر باستغلالها في الإقراض بفائدة، ممّا جعل الصيارفة يقومون بوظيفة أخرى من وظائف البنوك، ولوفرة الأموال جمع صيارفة العصور الوسطى بين مهنتي إقراض الأموال والتجارة⁽⁴⁷⁾. وفيما يتعلق بنشأة المصارف المسيحية، من المعروف أنّ اليهود تفردوا أول الأمر بإقراض الأموال بفوائد، ممّا مكنهم من السيطرة على الحياة المالية في أوروبا؛ بسبب محاربة الكنيسة لأكل الربا الذي نهى عنه الإنجيل والسيد المسيح (عليه السلام)، إلّا أنه شاءت الظروف أنّ تنافس اليهود فئة أخرى في ميدان النشاط المالي، وبتوسع نطاق النشاط التجاري جعل من الممكن التهرب من تعاليم الكنيسة الخاصة بتحريم الفوائد المالية، كأن يتعهد المقترض بدفع ألف فلورين Florin ذهب⁽⁴⁸⁾ في وقت محدد من دون فائدة، ولكنه لا يتسلم من المقرض إلا تسعمائة فلورين فقط، وبذلك تكون فائدة القرض مائة فلورين لا تدون في العقد، وتحايل أحد التجار الإيطاليين، بوسيلة أخرى، في أوائل القرن الثالث عشر، عندما أقرض الحكومة الإنكليزية مبلغاً من المال على أنّ تسدد قيمة هذا المبلغ بالأصواف، وروعي في العقد أنّ تكون قيمة الأصواف التي تسلم للتاجر أكبر من قيمة المبلغ الذي دفعه للحكومة، وبذلك حصل التاجر على فائدة القرض. وظهرت بيوت مالية كبيرة عدّة في إيطاليا؛ أهمها بنك القديس جورج St. George's Bank (بالإيطالية: Banco di San Giorgio) في جنوا، الذي كان أشهر البنوك الأوروبية في العصور الوسطى، على أنّ البابوية فضلت دائماً التعامل مع بنوك فلورنسا التي ظهرت في القرن الثالث عشر، والتي تُعد أول نماذج البنوك الدولية، إذ كان لبعضها فروع امتدت من انكلترا وشمال فرنسا غرباً حتى أطراف البحر المتوسط شرقاً؛ كما قامت بتقديم استشاراتهما المالية للملوك والبابوات⁽⁴⁹⁾. إنّ مسألة نشوء المصارف لم تكن إلّا تحايلًا على شرعة الربا، بعد تغيير العنوان وتأطيره ليكون مقبولا دينياً واجتماعياً، واستبدال المرابي اليهودي المكروه والمنبوذ اجتماعياً ودينياً بصيرفي مسيحي مرغوب به في المجتمع المسيحي الأوروبي. وفي السياق ذاته، أشار أحد الباحثين إلى أنّ معظم الباحثين ممّن تعرضوا لحياة وشخصية الملك إدوارد الأول لمسوا بغض الأخير لليهود لأسباب دينية مما دفعه لاتخاذ مرسوم طرد اليهود؛ وبجانب تأثر الملك إدوارد بقرارات المجمع اللاتيراني الثالث والرابع، فقد كان لإمكانية الاستعاضة عن الدور التجاري والمالي الوسيط، الذي كانت تقوم به الطوائف اليهودية، مع وجود التجار المسيحيين وبيوت المال الإيطالية والفرنسية المتمثلة بمصارف المسيحيين في فلورنسا وكاهورس (قاورش) Cahors بفرنسا، التي أدت الدور الذي قام به اليهود في تمويل الخزانة الملكية بالقروض، وهذا كان له تأثير مباشر في طرد اليهود من انكلترا⁽⁵⁰⁾. واللافت للنظر أنّ المحاكم الملكية نظرت في قضايا اليهود، وكانت منقولات المدينين عرضة للمصادرة أو البيع لسداد الدين، وفي حالة عدم كفاية تلك المنقولات للسداد كانت كل العقارات المملوكة للمدين عدا بيته يُسلم للدائن كي يحتفظ بها حتى يتم سداد الدين بإضافة الفائدة، ولكن بمقتضى قانون اليهود سمح للمدين في المستقبل بالاحتفاظ بنصف ممتلكاته ونصف أرضه أيضاً، وبذلك كان علي الدائن أنّ ينظر مرتين لكي يسترد دينه كاملاً، ويتضح أيضاً في ضوء هذا القانون أنه قبل تسليم أية أراضٍ للدائن - كضمان للقرض - يتم تقييم تلك

الأراضي مقدماً قبل تحديد موعد سداد الدين⁽⁵¹⁾. وهذا يفسر لنا أيضاً مدى تناقص الحاجة لليهود في هذا المجال، مما جعلهم أقل أهمية مما سبق، الأمر الذي لم يدع للملك إدوارد الأول مجالاً في التردد بطرد اليهود من انكلترا بصورة نهائية.

2. طرد اليهود من انكلترا:

أ. الطرد الجزئي عام 1278م:

شكلت البنيتان الدينية أو الأثنية المنطلق الأبرز لتبرم الإنكليز وتحفزهم للانتقام من اليهود، لاسيما ان تلك الأقلية متورطة في صلب السيد المسيح بنظرهم، وممتهنة لمهنة الربا المحرمة كنسياً والممقوتة اجتماعياً، ناهيك عن أنّ اليهود عنصر غريب عنهم قدم من فرنسا والمانيا لضرورات سياسية واقتصادية، وزاد من وطأة ما تقدم أنّ وضع اليهود في انكلترا تردى كثيراً وقت اعتلاء إدوارد الأول عرش انكلترا عام 1272م⁽⁵²⁾، فأصبحوا أقلية لا تؤدي الوظيفة الاقتصادية المرجوة منها، الأمر الذي يعد أحد دوافع اصدار قانون اليهودية، من أجل توجيههم للعمل بالزراعة والحرف الأخرى ومنعهم من مزاوله نشاط الربا، كما أشرنا⁽⁵³⁾. تكلفت محاولة اصدار قانون اليهودية بالفشل بسبب عقبات عدّة واجهها اليهود، منها عدم خبرتهم في الزراعة، كما أنّ قصر المدة الزمنية التي حددها القانون لاستثمار الأرض الزراعية، التي لم تتجاوز العشر سنوات، لم تكن في صالح اليهود الذين اتجهوا للزراعة، وفيما يخص التجارة فكانت محفوفة بالمخاطر، لاسيما لليهود نتيجة انتشار أعمال القرصنة، لأن الجميع كان يعلم حجم الأموال المتداولة لديهم؛ ولذلك من بين كل المهن كانت المهنة الوحيدة المتاحة ذات المكسب الكبير والجاذبة لليهود هي تجارة الصوف، المنتج الرئيس في المملكة، ورغم ذلك لم يزاولها سوى عدد قليل من اليهود، بسبب سيطرة كبار الإقطاعيين في المملكة على تجارته، فأصبح بذلك طريق الرزق أمامهم موصداً. ومن مسببات فشل هذا الإصلاح انه لم يرافقه تخفيف من التقييدات التمييزية، كمنع اليهود من العضوية في نقابات التجار والحرفيين، الأمر الذي جعل ترقى اليهود في مجال التجارة والصناعة مستحيلاً⁽⁵⁴⁾. يُعزى السبب الآخر الى طبيعة المجتمع الغربي في العصر الوسيط، وتقسيمه الهرمي الصارم، إذ ضمن أثرياء اليهود من أعضاء الجماعة اليهودية استمرار ريع بعض الأراضي المرهونة لديهم، الى جانب سداد بعض ما بضم المقترضين بحسب ما فرضه قانون 1275م، الذي ألزم المقترضين سداد ديونهم، فضلاً عن ازدياد نشاطهم السري المتمثل بعملية برد حواف العملات الذهبية الذي كان يُنقص من وزنها ومن ثمّ قيمتها باستمرار، الأمر الذي أفضى الى فقدان قرابة (50%) من قيمتها، الى جانب فقدان ثقة التجار الأجانب بالعملة الانكليزية، وعزوف العديد منهم عن الاستمرار بتجاراتهم مع انكلترا، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع بشكل كبير، وندرة بعض السلع في الأسواق الانكليزية في عهد الملك إدوارد الأول. أمّا متوسطي الدخل فسلك معظمهم ذات السبيل الذي سلكه الأغنياء في برد حواف العملات الذهبية، بغية كسب العيش، واستمر البعض الآخر بمزاولة الربا سرّاً، بينما فقراء اليهود كانت المهنة الوحيدة ذات السمعة الطيبة المتاحة لهم هي أن يصبحوا خدماً في منازل الأثرياء من إخوانهم في الدين⁽⁵⁵⁾.

حينما اكتشف البلاط ذلك أمر الملك إدوارد الأول، في السابع عشر من تشرين الثاني عام 1278م، بتفتيش بيوت اليهود في جميع المقاطعات الانكليزية، كما أمر بسجن المتورطين في برج لندن، وبلغ عدد المعتقلين قرابة (600) شخص، من بينهم بعض رؤساء الأسر اليهودية، وكانت ظروف الاعتقال سيئة جداً، حتى أنّ العديد من اليهود دفعوا، وبصيغة رسمية، لمأمور البرج مبلغاً قدره (64) شلن⁽⁵⁶⁾ ليتم تقييدهم بشكل فردي، مما يعني أنّ الآخرين كانوا مقيدين معاً، وفي نهاية المطاف شق نحو (239) منهم، ممّن ثبت بحقه الجرم⁽⁵⁷⁾، وأطلق سراح بعض المخالفين بسبب اعلانهم ترك الديانة اليهودية وتحولهم الى الديانة الى المسيحية⁽⁵⁸⁾. دفع ذلك الأمر الملك إدوارد الأول الى اصدار أمر

بطرده اليهود جزئياً من ممتلكاته في شرقي انكلترا، تحديداً من مقاطعة غاسكوني، حيث ممتلكات الملكة اليانور من بروفانس Eleanor of Provence (1223-1291)م، والددة الملك التي كانت ناقمة على اليهود أيضاً⁽⁵⁹⁾، وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم ومصادرتها من الملك شخصياً، فأضحت خزائنه ملأى بما خلفه اليهود من ثروات طائلة⁽⁶⁰⁾.

ب. الطرد الكلي عام 1290م:

شهدت العديد من المدن الانكليزية الكثير من الاضطرابات ضد اليهود، إذ وجهت إليهم تهم إزدراء السيد المسيح، والسيدة العذراء، والإيمان بالدين المسيحي⁽⁶¹⁾، رافقت ذلك مسألة دخول الملكة الأم (اليانور) سلك الرهبنة، مما جعلها تنضم الى جانب رئيس الأساقفة، فأيدته بغلق معابد اليهود، بعد أن بُذلت جهود تبشيرية مُنَهجة ونشطة، خلال هذه الحقبة، لكسب اليهود للإيمان بالديانة المسيحية، واجبارهم على سماع مواعظ الرهبان، وتُدد بالمعاندين ممن تمسكوا بدينهم باعتبارهم معادين للتبشير المسيحي، وبذلك حدثت الملكة الأم ابنها على اتخاذ موقف مشدد ضد اليهود⁽⁶²⁾.

من ناحية أخرى، بدا جلياً للعيان أن اليهود زادت أوضاعهم سوءاً تحت قانون اليهودية، ولم تتحسن أحوالهم، فكره الناس لهم حال بينهم وبين مزاولة المهن الأخرى كالصناعة والزراعة، لكثرة ما كان يصيبهم من النهب، والسلب، والظلم، وما نزل بهم من الأذى، ولما اشتد بهم الأمر وضائق عليهم سبل الوجود توسلوا الى الملك إدوارد الأول بأن يأذن لهم بمغادرة انكلترا، إلّا أن الأخير أقنعهم بالبقاء، ولكن الكنيسة والبارونات كانوا يعلمون أن سر احتفاظ الملك باليهود هو توظيفهم لحسابه بغية تحقيق الأرباح من خلالهم، فقرروا مجتمعين إعطاء عشر الأملاك المنقولة إن هو طرد رعاياه اليهود⁽⁶³⁾. ومع أن التاج في حاجة إلى أموال اليهود، إلا أنه لن يراهن على فئة اجتماعية قليلة منبوذة ومكروهة من بقية المجتمع الانكليزي، لذا راهن الملك على رأي الأغلبية، الى جانب أن طرد اليهود سوف يكسبه شعبية جارفة في المجتمع الإنكليزي⁽⁶⁴⁾. الأمر الذي دفعه الى تأييد فكرة طرد اليهود نهائياً من انكلترا. اتخذ قرار الطرد النهائي لليهود من انكلترا سراً في أروقة قصر ويستمنستر في حزيران عام ١٢٩٠م، وحدد الأول من تشرين الثاني من السنة نفسها اليوم الأخير للوجود اليهودي في انكلترا. استغرقت عملية الطرد نحو أربعة أشهر ونصف، بعد أن صدر أمر رسمي (سري) في الثامن عشر من حزيران إلى العُمد (جمع عمدة) المحليين بوضع الشمع على الصناديق التي تحوي وثائق اليهود وسنداتهم الربوية في بلداتهم. أما الأمر الرسمي للطرد فقد صدر في 31 آب 1290م، حينما صدرت أوامر ملكية صريحة لعُمد أرجاء المملكة بوجوب مغادرة جميع اليهود إنكلترا قبل حلول الأول من تشرين الثاني عام ١٢٩٠م، وفي حالة بقاء أي يهودي داخل المملكة بعد هذا التاريخ فسيواجه عقوبة الموت، كما تم التأكيد على مسؤولية عُمد البلديات بحماية اليهود من أية معاملة سيئة، والقيام بإصدار أوامر تقضي بإيقاف أي شخص يتجاوز على حقوق اليهود أو الاساءة لهم، فضلاً عن تحملهم مسؤولية تنظيم ممر آمن لهم باتجاه لندن من أجل عبور البحر، وتأمين استرداد اليهود ما يذمم الشعب من أموال لهم. اعلنت تلك الأوامر والتوجيهات في المعابد اليهودية، وأخبر اليهود بالاستعداد للمغادرة⁽⁶⁵⁾، وبذلك أصبحت انكلترا أول بلد أوروبي، في العصور الوسطى، يطرد اليهود من أراضيها⁽⁶⁶⁾.

وأكدت الدراسات الحديثة على فكرة مفادها أن إدوارد الأول، حين طرد اليهود في عام 1290م، كان مهتماً فقط بالاستيلاء على ثرواتهم، وملء خزائنه، بدليل أن المرسوم تضمن إلزام اليهود بترك جميع أملاكهم الثابتة، ومنحهم (باستحياء) ما يمكن استرداده من الديون. الى جانب ذلك يبدو أن الحماسة الدينية المتقدة كانت أيضاً عاملاً مهماً بالنسبة للملك ومستشاريه، إذ تبني ملوك إنكلترا هذا النمط من النزعة بطرق متنوعة⁽⁶⁷⁾. من جانب آخر، كان الملك إدوارد الأول تحت الضغط، بعد أن تراكت عليه ديون كبيرة بسبب خوضه الحروب في الخارج، وكان بحاجة إلى التفاوض مع البرلمان على

تسوية مالية، حيث موافقة البرلمان ضرورية قبل رفع أية ضريبة، والشيء الوحيد الذي كان إدوارد على استعداد لمقايضته هو السكان اليهود المتبقين؛ وبذلك، في مقابل مرسوم الطرد، منح البرلمان إدوارد ضريبة قدرها (116000) جنيه إسترليني، وهذه تمثل أكبر ضريبة في العصور الوسطى⁽⁶⁸⁾. سُمح للمنفين أن يحملوا معهم جميع ممتلكاتهم الخاصة التي كانت في حوزتهم وقت صدور مرسوم الطرد، فضلاً عن التعهدات التي أودعها المسيحيون معهم والتي لم يتم استردادها قبل التاريخ المحدد. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً قليلاً جداً من اليهود المقربين من العائلة المالكة، أمثال آرون إيفز Aaron Ives، الذي كان مقرباً من أخ الملك، سُمح لهم ببيع منازلهم قبل مغادرتهم⁽⁶⁹⁾. ومن الطريف أن الملك إدوارد الأول طالب مواطنيه برد ديونهم للمرابين اليهود خلال شهر، وإلا صارت ديونهم ملكاً للتاج⁽⁷⁰⁾. بدأ النزوح الجماعي للعوائل اليهودية في الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٢٩٠م، بعد ضمان بحبوحه من الوقت سمحت لهم بتنظيم أنفسهم للرحيل، فانطلق اليهود على شكل مجاميع إلى موانئ جنوب شرق إنكلترا. وبدأت التجمعات اليهودية بتنظيم نفسها للرحيل إلى الساحل الأوروبي عبر القنال الانكليزي، وصدرت الأوامر للبحارة بفتح ممر آمن لليهود، وفي السياق ذاته، دبر بعض اليهود المتنفيين ممرات آمنة لأنفسهم. لقد نفى جميع اليهود، حتى أولئك المقربين من السلطة، وتعرضت بعض الجماعات اليهودية للعنف⁽⁷¹⁾. وعلى الرغم من تجهيز الممرات الآمنة لليهود إلا أنه قد أشر العديد من العنف خلال هجرة اليهود، إذ قام ريان إحدى السفن الإنكليزية بإلقاء المرساة أثناء المد والجزر، حتى ترسخت سفينته في الرمال، ودعا ركابها للسير إلى الشاطئ كي تطفو مرة أخرى، وقادهم إلى مسافة بعيدة عن السفينة، وبعودة المد مرة أخرى، ركض في الماء، وصعد سفينته بواسطة حبل، وناداهم ليستدعوا نبيهم موسى (عليه السلام) إذا احتاجوا إلى المساعدة، فغرق معظم من تبعوه في الماء، واستولى البحارة على كل ما تركه اليهود على متن السفينة، وقد قبض عليه من قبل السلطات الإنكليزية، وأودع السجن مع طاقمه جراء فعلتهم، وادينوا بالإعدام شنقاً حتى الموت⁽⁷²⁾. اختلف المؤرخون في تقدير أعداد اليهود الذين طردوا من إنكلترا، بسبب عدم حصر اليهود المبعدين في السجلات الرسمية، فمنهم من ذكر أنهم كانوا أربعة آلاف نسمة. ونتفق بدورنا مع ما ذهب إليه هذا الفريق من المؤرخين، ودليلنا على ذلك يكمن في أن السلطات الإنكليزية لم تواجه أية صعوبة أو معوق في تنفيذ مرسوم الطرد، ومنهم من أشار إلى تراوح أعدادهم بين الاثني عشر والستة عشر ألف نسمة. ولما كان اليهود يُعدون في الأصل عنصراً فرنسياً، سُمح لهم ملك فرنسا في بداية الأمر بالاستقرار في فرنسا، لكنه سحب تصريحه فيما بعد إثر ضغوط من البرلمان والكنيسة، فاستقر نحو (1335) يهودياً في الأراضي المنخفضة (الفلاندرز) بشمال فرنسا، وتفرق الآخرون في امارات وممالك أوروبا⁽⁷³⁾.

الخاتمة:

- أظهرت الدراسة أن جميع يهود إنكلترا من الوافدين الأجانب، مثل غالبيتهم الثقافة الفرنسية المجاورة، وهم جسم غريب غير مرغوب به من الشعب الإنكليزي.
- أدخل اليهود إلى إنكلترا كثيراً من الأموال وشجعوا تداولها، فنشروا ثقافة التداول بالأموال والابتعاد عن المقايضة.
- بسبب مقت أغلب المسيحيين لهم، دأب يهود إنكلترا على التكافل الاجتماعي فيما بينهم، والتزموا بالنظام، وبذلك لم يؤشر بينهم خارج عن القانون، حيث لم يتوافر بين أيدينا ما يؤشر وجود جماعة يهودية خارجة عن القانون.
- موقف الملك إدوارد الأول الصارم ضد الوجود اليهودي في إنكلترا جاء من جراء تحول المجتمع اليهودي من عنصر مفيد للاقتصاد الإنكليزي إلى عنصر ضار، بمعنى أدق، بعدما كانوا نافعين وذوي

فائدة للاقتصاد الانكليزي أصبحوا ضارين له، بسبب برد حوافّ العملات الذهبية وانقاص وزنها، وقيمتها، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار، وعزوف التجار الأجانب عن التعامل مع انكلترا، وندرة الموارد الاقتصادية.

- لا يخلو قانون اليهودية عام 1275م من الصبغة الدينية، إذ استند إدوارد الأول على مخرجات مقررات المجمع اللاتيراني الثالث 1179م، والرابع 1215م، التي فرضت بشكل صارم تحريم الربا وليس اليهود للشارات لتمييزهم وتحقيرهم.

- حقق الملك إدوارد الأول ضالته في ملء خزانته بطرده للجماعة اليهودية من انكلترا.

الهوامش:

(1) الفتح النورماندي: يُعد الفتح، أو الغزو النورماندي عام 1066م، نقطة تحول في تاريخ انكلترا، إذ تمثلت أبرز نتائجه في تحول الحكم من السكان الأصليين (الانكليز) إلى النورمان، من ذوي الأصول الاسكندنافية. للمزيد من التفاصيل ينظر: كامل جاسم دهش، وليم الفاتح: حياته ودوره السياسي في انكلترا 1066-1087م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2014.

M. Shabeermon and M. Abdul Salam, Social and Cultural History of Britain: Ancient and Medieval Period, University of Calicut, Kerala, 2014, pp. 9-10; ناطق عزيز شناهو الساعدي وحسن زغير حزي، نبذة عن انحراف الملك إدوارد الثاني وانعكاساته على التطورات الداخلية في انكلترا حتى عام 1313، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، 2021، ص 417.

(2) Hugh Owen Meredith, Economic History of England: A Study in Social Development, University of Michigan, 1949, p. 17.

(3) وليم الاول: دوق نورماندي، المعروف باسم وليم الفاتح William the Conqueror، ولد سنة 1027 او 1028م، وهو ملك انكلترا (1066-1087)م، وأول من حكمها من البيت النورماندي. كان وليم الابن غير الشرعي لروبرت العظيم Robert the Great (1000-1035)م دوق نورماندي Duke of Normandy، من عشيقته هيرليفا Herleva. وبعد وفاة والده واجه بعض الصعوبات بسبب وضعه كابن غير شرعي، وبسبب صغر سنّه فكان هدفاً لعلية نورماندي للسيطرة عليه ولخدمة مصالحهم الخاصة على حدٍ سواء. بدأ وليم في عام 1047م محاولاته لسحق التمرد من حوله لكي يستقر ويقوي وضعه كحاكم، ولم يتحقق له ذلك إلا في عام 1060م، ومن الأمور التي ساعدت على ذلك زواجه من ماتيلدا Matilda أميرة الفلاندرز، مما وفر له حليفاً قوياً متمثلاً في مقاطعة الفلاندرز المجاورة لدوقية نورماندي. للمزيد من التفاصيل ينظر: كامل جاسم دهش، المصدر السابق.

(4) Frederick Pollock and Frederic William Maitland, The History of English Law before the Reign of Edward I, Vol. 1, Cambridge University Press, 1898, p. 226.

(5) Barnett Lionel Abrahams, The Expulsion of the Jews from England in 1290, Oxford, Kent & Co., 1830, p. 6.

(6) Frederick Pollock and Frederic William Maitland, Op. Cit., p. 496.

(7) De Blossiers Tovey, Anglia Judaica: History and Antiquities of the Jews in England, Ayer Publishing, 1967, pp. 3-6.

(8) Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., pp. 6-7.

(9) نقلاً عن: غوستاف لوبون، اليهود في تاريخ الحضارات الأولى، تر: عادل زعيتر، مؤسسة الهداوي، القاهرة، 2016، ص 33.

(10) Judith Civan, Abraham's Knife, The Mythology of the Deicide in Antisemitism, U.S.A, 2004, p. 300.

(11) De Blossiers Tovey, Op. Cit., pp. 6-9.

(12) تعرف بالمجامع اللاتيرانية الكنسية Lateran Council، والمجامع الكنسية عبارة عن مؤتمرات عقدتها الكنيسة الكاثوليكية بشكل غير دوري لمناقشة الأمور المهمة، وخلالها أُرست قواعد العقيدة المسيحية الكاثوليكية، كما حددت أطرها، وعلاقة الكنيسة بالسلطة الدنيوية وباليهود. ومن أهم المجامع، من منظور بعض الجماعات

اليهودية في الغرب، المجمعان الثالث في عام 1179م، والرابع في عام 1215م، تحت رعاية البابا إنوسنت الثالث Innocent III (1160-1216)م. ولعل الخلفية التاريخية لهذين المجمعان تفسر تشدد القرارات التي تم إصدارها، إذ شهد جنوب فرنسا نمو حركات هرطقة في القرن الثاني عشر الميلادي أحرزت شيئاً من النجاح حتى اضطرت الكنيسة إلى تجريد حملة ضدها عام 1208، ثم تبعتها محاكم التفتيش عام 1232، واكتملت التشريعات المسيحية المتصلة باليهود من خلال قرارات هذين المجمعين، وأخذت شكلها النهائي الذي استمر عهداً طويلاً. ينظر: عبد الوهاب المسيري، الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد، دار المشرق، بيروت، 2002، ص 410.

(13) تجدر الإشارة إلى أن العرب واليهود القدامى ينتميان إلى العرق السامي؛ وننوه إلى أن يهود العصور الوسطى ليسوا بالشعب الواحد، فمنهم من ينتمي إلى العرق الجرمانتي، أو السلافي، أو الخزفي، وغيره. لتفاصيل أكثر ينظر: تركي الزغبى، اليهود وأرض كنعان، دار رسلان، دمشق، 2012، ص 217-223.

(14) Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., pp. 7-8.

(15) أحمد جمعة ظاهر، علاقة مؤسسة العرش الانكليزي برؤساء أساقفة كانتربري 1066-1100، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2022، ص 118-119.

(16) Christopher Tyerman, England and the Crusades, 1095 – 1588, University of Chicago Press, 1996, p. 192.

(17) كانت تهمة الدم عادة ما تحاك وفقاً للشكل التالي: يختفي شخص مسيحي وفي العادة يكون طفلاً، أو يوجد مقتولاً، ويشهد أحد الأشخاص أن المغدور شوهد آخر مرة في الحي اليهودي، أو أن هناك عيداً لدى اليهود (عيد الفصح) تتطلب شعائره دم مسيحي. ونظراً لأن عيد الفصح المسيحي واليهودي قريبان فقد تطورت هذه التهمة، وأصبح الاعتقاد بأن اليهود يستعملون دماء ضحاياهم من المسيحيين في شعائره الدينية وأعيادهم، سيما في عيد الفصح اليهودي، إذ أشيع أن خبز الفطير غير المخمر الذي يؤكل خلال هذه المناسبة يعجن بهذه الدماء، وتطورت الشائعة أكثر، فكان يقال أن اليهود يصفون دم ضحاياهم لأسباب طبية أو علاج الجروح الناتجة عن عملية الختان. ينظر: باسم كسار كظم وهنادي عبد العظيم صفر، التواجد اليهودي في انكلترا حتى قانون الطرد عام 1290، مجلة آداب البصرة، العدد (99)، آذار 2022، ص 157.

(18) Robert Chazan, The Jews of Medieval Western Christendom, 1000–1500, Cambridge University Press, 2006, pp. 156-157.

(19) عيد الفصح: من أعظم الأعياد عند المسيحيين واليهود، ويسمى بالعيد الأكبر، وفيه يستذكر المسيحيون قيام السيد المسيح من بين الأموات بعد مرور ثلاثة أيام على صليبه ووفاته، حسب اعتقادهم المدون في الانجيل، أما عيد الفصح عند اليهود فهو عيد الفطر المذكور بالتوراة، يحتفل فيه في الرابع عشر من نيسان من كل سنة. ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالقب التاريخية، بيروت، 1996، ص 338.

(20) Leonard B. Glick, Abraham's Heirs: Jews and Christian in Medieval Europe, Syracuse University Press, New york, 1999, pp. 205-206.

(21) زهير عبد المجيد الفاوم، فلسطين ضحية وجلادون: فلسطين في أواخر العهد العثماني، ط2، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2012، ص 165.

(22) Robert Chazan, , Op. Cit., p.157.

(23) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا العصور الوسطى: النهضة والحضارة والنظم، ط10، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1986، ج2، ص 326.

(24) اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، نظر قضاياء الارض الانجليزية في محاكم الملك إدوارد الأول (1272-1307)م، وقائع تاريخية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (31)، تموز، 2019، ص 69.

(25) إدوارد الأول: الملقب بذي السيقان الطويلة Longshanks، ومطرقة الاسكتلنديين The Hammer of the Scots، هو الابن الأكبر للملك هنري الثالث Henry III (1216-1272)م، أمه اليانور من بروفانس Eleanor Provence (1223-1291)م. ولد في قصر وستمنستر Westminster في تموز 1239م، توج رسمياً في التاسع من آب عام 1272م، في كنيسة وستمنستر، ومات والده وهو يحارب في الأراضي المقدسة، فأقسم إيرل غلوسستر Gloucester، أقوى البارونات الإنكليز، على ضمان سلامة المملكة لحين عودة أميرهم (الملك) من الأراضي المقدسة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس يحيى عبد القادر، إدوارد الأول وأثره السياسي في انكلترا 1239-1307، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2016؛

- Frederick Pollock and Frederic William Maitland, Op. Cit., p. 67.
- (26) Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., p. 21.
- (27) مقاطعة شاسعة المساحة في جنوب غربي فرنسا، مطلة على خليج بسكاي، أصبحت ملكية إنكليزية نتيجة للزواج الملكي بين إليانور من أكييتين Eleanor of Aquitaine، من الملك هنري الثاني Henry II، عام 1152م، وعندما أصبح هنري الثاني دوقاً لأكيتين، التي تضم مقاطعة غاسكوني، أكد علاقته التبعية بالملك الفرنسي. وبقيت هذه المقاطعة الفرنسية تابعة لملوك إنكلترا حتى عام 1453. ينظر: ناطق عزيز شناهو الساعدي، الدورد الثالث وسياسته الداخلية في إنكلترا (1327-1377)م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2021، ص36.
- (28) Michael Prestwich and Others, Thirteenth Century England, Vol. VI, The Boydell Press, Woodbridge, 1997, p. 93.
- (29) Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., p. 23.
- (30) ضريبة تجبي عن أراضي البارونات والفرسان، وتسمى أحياناً ضريبة الدرع shield Tax. ينظر: طالب محييس حسن الوائلي، العاهل والبارون: ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا 1066-1949، رند للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص32.
- (31) Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., p. 22.
- (32) حرب البارونات: اصطلاح، في التاريخ الانكليزي، يطلق على الحرب التي دارت بين البارونات والملك هنري الثالث الذي حاول تأكيد سلطته وسيادته في تعيين المستشارين، بعد إصدار مجلس البارونات لشروط أكسفورد عام 1258م وقوانين ويستمنستر عام 1259م، التي لم تكن مقبولة من جانب الملك هنري الثالث، لأنها تحد من صلاحياته، وتجعل السلطة كاملة بيد مجلس البارونات. رفض الملك شروط أكسفورد وقوانين ويستمنستر، ولم يبق للبارونات إلا قوانين محدودة لا تؤثر على قرارات الملك، وبذلك تعد تلك الحرب انتصاراً للملك. ينظر: نجاة سليم محمود محاسيس، معجم المعارك التاريخية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 84-85.
- (33) عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 12-121.
- (34) Quoted in: Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., pp. 23-24.
- (35) Roy Lawrence Garis: Principles of Money, Credit, and Banking, The Macmillan Company Press, p. 518.
- (36) Quoted in: Barnett Lionel Abrahams, Op. Cit., pp. 24-25.
- (37) Barnett Lionel Abrahams, The Expulsion of the Jews from England in 1290, the Jewish Quarterly Review, University of Pennsylvania Press, Vol. 7, No.3, Apr., 1895, p.438.
- (38) أصدرت البابوية في المجمع اللاتيراني الكنسي الثالث المنعقد عام 1179م، أول سلسلة من القرارات الصارمة التي تقضي بتحريم الربا. ينظر: محمود عارف وهبة، نظريات الفائدة في الفكر الإقتصادي، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد (23)، ايلول 1980، ص158.
- (39) David C. Douglas, English Historical Documents 1327-1485, London and New York, 1975, Vol. 111, p. 415.
- (40) Frederick Pollock and Frederic William Maitland, Op. Cit., p. 501.
- (41) اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، المصدر السابق، ص 68-69.
- (42) عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 121.
- (43) نقلاً عن: اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، المصدر السابق، ص 57.
- (44) أحياى الملك إدوارد الأول بهذا القرار مخزجات المجمع اللاتيراني الكنسي الرابع عام 1215م، الذي انعقد بفرنسا كما تمت الإشارة، إذ كانت احدى مقرراته أنه يتعين على اليهود والمسلمين ارتداء ملابس خاصة بهم، ووضع شارة معينة تميزهم، وأصبحت هذه الشارة تُسمى بـ "شارة العار" Badge of shame، بعد أن كان ارتداء مثل هذه الشارات امتيازاً يكد اليهود من أجل الحصول عليه. وكانت هذه الشارة عبارة عن قطعة قماش مستديرة صفراء وحمراء في فرنسا، وعبارة عن قبعة مميزة في ألمانيا والنمسا، وكان الهدف من الزي المميز والشارة منع

الاختلاط مع المسيحيين، والحيلولة دون حدوث التزاوج، فضلاً عن انها تمثل رمزاً للعار، وهذا كله جاء بغرض الإذلال العلني أو النبذ أو الاضطهاد. ينظر: عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص 410-411.

(45) G. G. Coulton, life in the middle ages, Cambridge at the University Press, 1967, Vol. 1&2, pp. 31-32.

(46) عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 121.

(47) سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص 325-326.

(48) الفلورين: عملة معدنية ذهبية ضربت في فلورنسا في منتصف القرن الثالث عشر، وتعد أول عملة معدنية من الذهب سكّت في أوروبا وبكميات كافية، وأدت دوراً تجارياً هاماً، وبسبب انتشار فروع العديد من البنوك الفلورنسية في جميع أنحاء أوروبا، أضحت الفلورين عملة التجارة السائدة في أوروبا الغربية، وبشكل واسع النطاق. ينظر: ناطق عزيز شناهو الساعدي، ادورد الثالث وسياسته الداخلية...، المصدر السابق، ص 210.

(49) سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص 326-328.

(50) Roy Lawrence Garis, Op. Cit., pp. 518-519.

(51) اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، المصدر السابق، ص 65.

(52) يذكر أنّ الملك إدوارد الأول عاد إلى إنكلترا في أواخر صيف عام 1274م، بعد غياب دام قرابة أربع سنوات، أذ غادر إنكلترا في عام 1270م، ملتحقاً بركب الحملة العسكرية للانضمام إلى حملة سانت لويس الصليبية الثانية، ولم يعد حتى عام 1274، بعد عامين من إعلانه ملكاً. ينظر:

D. Lipman, Jews and Castles in Medieval England, Transactions & Vivian Miscellanies, Jewish Historical Society of England, Vol. 28, 1981-1982, p. 7.

(53) باسم كسار كظم وهنادي عبد العظيم صفر، التواجد اليهودي في إنكلترا حتى قانون الطرد عام 1290، المصدر السابق، ص 154.

(54) اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، المصدر السابق، ص 71.

(55) Barnett Lionel Abrahams, Oxford, 1830, Op. Cit., pp. 48-49.

(56) كل اثني عشر بنساً يعادل شلناً، وكل عشرين شلناً يعادل جنيهاً. ينظر: ناطق عزيز شناهو الساعدي، مستعمرة فرجينيا ودورها السياسي والاقتصادي (1607-1776)، دار أمل الجديدة، دمشق، 2017، ص 121.

(57) Vivian D. Lipman, Op. Cit., pp. 13, 15.

(58) Barnett Lionel Abrahams, Oxford, 1830, Op. Cit., p. 49.

(59) David C. Douglas, Op. Cit., p. 416.

(60) Michael Prestwich & Others, The Thirteenth Century England, Vol. VIII, Woodbridge, Boydell Press, 2011, p. 77.

(61) Robin R. Mundill, England's Jewish Solution: Experiment and Expulsion, 1262-1290, Cambridge University Press, 2002, p. 275.

(62) عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 121.

(63) عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص 150؛ باسم كسار كظم وهنادي عبد العظيم صفر، المصدر السابق، ص 155.

(64) اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، المصدر السابق، ص 73.

(65) Barnett Lionel Abrahams, the Jewish Quarterly Review, Op. Cit., pp.444-445؛

- عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 122-123.

(66) Jeremy I. Pfeffer, From One End of the Earth to the Other: The London Bet Din, 1805-1855, and the Jewish Convicts Transported to Australia, Chicago, 2008, p. 3.

(67) Rosemary Horrox and W. Mark Ormrod, A Social History of England 1200-1500, Cambridge University Press 2006, p. 408.

(68) Michael Prestwich and Others, Thirteenth Century England VI, The Boydell Press, Woodbridge, 1997, p.93.

- (69) Barnett Lionel Abrahams, the Jewish Quarterly Review, Op. Cit., p.444.
(70) Frederick Pollock and Frederic William Maitland, Op. Cit., p. 501.
(71) عباس يحيى عبد القادر، المصدر السابق، ص 123-124.
(72) Barnett Lionel Abrahams, the Jewish Quarterly Review, Op. Cit., p. 446.
(73) I bid, p. 446;
- عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص 154.

قائمة المصادر:

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. أحمد جمعة ظاهر، علاقة مؤسسة العرش الانكليزي برؤساء أساقفة كانتربري 1066-1100، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2022.
2. عباس يحيى عبد القادر، إدوارد الأول وأثره السياسي في إنكلترا 1239-1307، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2016.
3. كامل جاسم دهش، وليم الفاتح: حياته ودوره السياسي في انكلترا 1066-1087م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2014.
4. ناطق عزيز شناهو الساعدي، ادورد الثالث وسياسته الداخلية في انكلترا (1327-1377)م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2021.

ثانياً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Barnett Lionel Abrahams, The Expulsion of the Jews from England in 1290, Oxford, Kent & Co., 1830, p. 6.
2. Barnett Lionel Abrahams, The Expulsion of the Jews from England in 1290, the Jewish Quarterly Review, University of Pennsylvania Press, Vol. 7, No.3, Apr., 1895.
3. Christopher Tyerman, England and the Crusades, 1095 – 1588, University of Chicago Press, 1996.
4. David C. Douglas, English Historical Documents 1327–1485, London and New York, 1975, Vol. 111.
5. De Blossiers Tovey, Anglia Judaica: History and Antiquities of the Jews in England, Ayer Publishing, 1967.
6. Frederick Pollock and Frederic William Maitland, The History of English Law before the Reign of Edward I, Vol. 1, Cambridge University Press, 1898, p. 226.
7. G. G. Coulton, life in the middle ages, Cambridge at the University Press, 1967, Vol. 1&2.
8. Hugh Owen Meredith, Economic History of England: A Study in Social Development, University of Michigan, 1949, p. 17.
9. Jeremy I. Pfeffer, From One End of the Earth to the Other: The London Bet Din, 1805-1855, and the Jewish Convicts Transported to Australia, Chicago, 2008.

10. Judith Civan, Abraham's Knife, The Mythology of the Deicide in Antisemitism, U.S.A, 2004.
11. Leonard B. Glick, Abraham's Heirs: Jews and Christian in Medieval Europe, Syracuse University Press, New york, 1999.
12. M. Shabeermon and M. Abdul Salam, Social and Cultural History of Britain: Ancient and Medieval Period, University of Calicut, Kerala, 2014, pp. 9-10.
13. Michael Prestwich & Others, The Thirteenth Century England, Vol. VIII, Woodbridge, Boydell Press, 2011
14. Michael Prestwich and Others, Thirteenth Century England VI, The Boydell Press, Woodbridge, 1997.
15. Michael Prestwich and Others, Thirteenth Century England, Vol. VI, The Boydell Press, Woodbridge, 1997.
16. Robert Chazan, The Jews of Medieval Western Christendom, 1000–1500, Cambridge University Press, 2006.
17. Robin R. Mundill, England's Jewish Solution: Experiment and Expulsion, 1262-1290, Cambridge University Press, 2002.
18. Rosemary Horrox and W. Mark Ormrod, A Social History of England 1200–1500, Cambridge University Press 2006.
19. Roy Lawrence Garis: Principles of Money, Credit, and Banking, The Macmillan Company Press.
20. Vivian D. Lipman, Jews and Castles in Medieval England, Transactions & Miscellanies, Jewish Historical Society of England, Vol. 28, 1981-1982.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية والمعرّبة:

1. تركي الزغبى، اليهود وأرض كنعان، دار رسلان، دمشق، 2012.
2. زهير عبد المجيد الفاهوم، فلسطين ضحية وجلادون: فلسطين في أواخر العهد العثماني، ط2، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2012.
3. سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا العصور الوسطى: النهضة والحضارة والنظم، ط10، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1986، ج2.
4. طالب محيىب حسن الوائلي، العاهل والبارون: ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا 1066-1949، رند للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.
5. عبد الوهاب المسيري، الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد، دار المشرق، بيروت، 2002.
6. غوستاف لوبون، اليهود في تاريخ الحضارات الأولى، تر: عادل زعتر، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، 2016.
7. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والالفاظ التاريخية، بيروت، 1996.
8. ناطق عزيز شناوه الساعدي، مستعمرة فرجينيا ودورها السياسي والاقتصادي (1607-1776)،

- دار أمل الجديدة، دمشق، 2017.
9. نجاته سليم محمود محاسيس، معجم المعارك التاريخية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- رابعاً: بحوث باللغة العربية:
1. اسامة ابراهيم حسيب ابراهيم، نظر قضايا الارض الانجليزية في محاكم الملك إدوارد الأول (1272-1307)م، وقائع تاريخية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (31)، تموز، 2019.
 2. باسم كسار كظم وهنادي عبد العظيم صفر، التواجد اليهودي في انكلترا حتى قانون الطرد عام 1290، مجلة آداب البصرة، العدد (99)، آذار، 2022.
 3. محمود عارف وهبة، نظريات الفائدة في الفكر الإقتصادي، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد (23)، ايلول 1980.
 4. ناطق عزيز شناهو الساعدي وحسن زغير حريم، نبذة عن انحراف الملك إدوارد الثاني وانعكاساته على التطورات الداخلية في انكلترا حتى عام 1313، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، 2021.

Source:

1. Ahmed Jumaa Zahir, The Relationship of the English Crown Institution with the Archbishops of Canterbury 1066-1100, Master's Thesis, Unpublished, College of Education for Human Sciences, University of Wasit, 2022.
2. Osama Ibrahim Hassib Ibrahim, The Consideration of English Land Cases in the Courts of King Edward I (1272-1307 AD), Historical Facts, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, Issue (31), July, 2019.
3. Bassem Kassar Kazem and Hanadi Abdul Azim Safar, The Jewish Presence in England until the Expulsion Act of 1290, Basra Literature Magazine, Issue (99), March 2022.
4. Turki Al-Zaghbi, The Jews and the Land of Canaan, Dar Raslan, Damascus, 2012.
5. Zuhair Abdul Majeed Al-Fahoum, Palestine, Victim and Executioner: Palestine in the Late Ottoman Era, 2nd ed., Shams Publishing and Media, Cairo, 2012.
6. Saeed Abdel Fattah Ashour, Medieval Europe: Renaissances, Civilization and Systems, 10th ed., Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1986, Vol. 2.
7. Talib Muhaibis Hassan Al-Waili, The Monarch and the Baron: Features of Parliamentary Life in Britain 1066-1949, Rand for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2011.
8. Abbas Yahya Abdul Qadir, Edward I and his political impact on England 1239-1307, unpublished MA thesis, College of Education for Human Sciences, University of Diyala, 2016.

9. Abdel-Wahhab El-Messiri, Jewish Functional Groups: A New Interpretive Model, Dar Al- Mashreq, Beirut, 2002.
10. Gustave Le Bon, The Jews in the History of the First Civilizations, translated by: Adel Zaiter, Al-Hindawi Foundation, Cairo, 2016.
11. Kamil Jassim Dahash, William the Conqueror: His Life and Political Role in England 1066-1087 AD, unpublished doctoral dissertation, College of Arts, University of Baghdad, 2014.
12. Mahmoud Aref Wahba, Theories of Interest in Economic Thought, Contemporary Muslim Magazine, Beirut, Issue (23), September 1980.
13. Mustafa Abdul Karim Al-Khatib, Dictionary of Historical Terms and Titles, Beirut, 1996.
14. Natiq Aziz Shanawa Al-Saadi and Hassan Zagher Hazim, A Brief Introduction to the Deviation of King Edward II and Its Implications for Internal Developments in England until the Year 1313, Journal of the College of Education, Al-Mustansiriya University, Issue Three, 2021.
15. Natiq Aziz Shanawa Al-Saadi, Edward III and his domestic policy in England (1327-1377) AD, unpublished doctoral thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2021.
16. Natiq Aziz Shanawa Al-Saadi, The Virginia Colony and its Political and Economic Role (1607-1776), Dar Amal Al-Jadida, Damascus, 2017.
17. Najat Salim Mahmoud Mahasis, Dictionary of Historical Battles, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman, 2011.

King Edward I's Policy Towards the Jews of England until 1290 AD

Natiq Aziz Shenawa Al-Saedi

Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education –

Department of History.

natiqaziz@uomustansiriyah.edu.iq

07700795610

Abstract:

This study traces the arrival of Jewish ethnic group in England in conjunction with the Norman conquest in 1066 AD, to make the Jews part of the demographic change that began in England after that conquest, the front before England emerging in the economic influence of the Jews, an element familiar with monetary dealings, especially in the usurious aspect that multiplies the wealth of the Jews at the expense of the simple English and their nobility alike, which mobilized the English against the Jews who changed them socially and religiously, so the Jews became aiming to prevent English attacks whenever they had the opportunity, and this grew with time until the last expulsion of the Jews by the King of England, Edward I, in 1290 AD, which we will uncover its cause, circumstances and results.

Keywords: Jews, Usury, Norman Conquest, Edward I, Expulsion.

Note: The research is based on a master's thesis or a doctoral thesis? No